تهيئة التعليم الدامج في الأردن مطلب ملح لأولياء أمور الطلبة من ذوي الإعاقة

غياب البنية الخدمية التي تسهل حياة الطلبة ينذر بتفاقم المشكلة

يواجه الطلبة الأردنيون من ذوي الإعاقة صعوبات على مستوى التعليم الدامج حيث يقابلون في غالب الأحيان بالرفض من طرف المدارس العمومية. وفي صورة تم قبولهم يتكبد الأولياء مشقة تأمين الكتب الدراسية بلغة بريل، بدلا من أن توفرها لهم المدرسة، ما يضطرهم للتنقل إلى العاصمة لتوفيرها. ويطالب أولياء الأمور بضرورة تهيئة التعليم الدامج وتحسينه.

وجود طوابق عليا في المدرسة لا يساعد ذوي الإعاقة على مواصلة الدراسة

عمان – يجتمع على الطلبة من ذوي الإعاقة منذ نعومة أظفارهم، خصوم عنيدون؛ إعاقة لا ذنب لهم بها تستتبع صورة نمطية اجتماعية، فضلا عن غياب البنية الخدمية التي تسهل حياتهم، خصوصا في المناطق الطرفية، ما ينذر بتفاقم هذه المشكلة المزمنة، إن لم تستتبعها حلول جذرية نحو تحقيق حقوقهم العادلة في المجتمع.

وواجهت العشرينية مرام الزيدانين التي تقطن في مدينة معان، من ذوي الإعاقة البصرية، في مطلع عمرها المدرسي، مشكلة عدم تهيئة الروضة لاستيعابها، ما دفع أسرتها للانتقال من محافظة معان إلى العاصمة عمان لمدة خمس سنوات، التحقت خلالها بالصفوف الدراسية الثلاثة في مدرسة للمكفوفين، إضافة إلى التحاقها برياض الأطفال، وحتى عودة الأسرة إلى معان. كانت هذه السنوات، على ما تقول الزيدانين، رحلة شاقة ،"شهدت خلالها صعوبات جمة، مثل رفض بعض مديرات المدارس إلحاقي بمدارسهن، حتى صادفنا مشرفة تمكنت من إقناع المديرة بإلحاقي بالمدرسة، وبذا تسنى لي الحصول على الثانوية العامة".

وتضيف الزيدانيين "كان والدي يحاول تأمين الكتب الدراسية بلغة بريل، بدلا من أن توفرها المدرسة، فكان يضطر للذهاب إلى مدرسة المكفوفين في عمان لاستلام الكتب بلغة بريل، ويقوم بإرجاعها لها بعد انتهاء السنة الدراسية". معاناة مرام الزيدانين، صقلتها حتى تصلب عودها، وهي تقول إن التعليم الدامج أفضل بكثير مما يتلقاه الفرد من تعليم في مدارس متخصصة بذوي الإعاقة، للاستفادة الأكبر وتعلم المزيد من المهارات التي ترفع من معدل الاستقلالية لدى الفرد. ولم تكتف الزيدانيين، بما تعلمته، بل سعت جاهدة، كما توضح، إلى تعليم مثيلاتها من الفتيات ما وسعها ذلك، لغة بريل بالمجان، للعمل على استكمال دراستهن بيسر وسهولة، فضلا عن أنها تطرق باب أسر ذوي إعاقة لرفع التوعية لديهم بضرورة تعليم أبنائهم، إذ هم استثمار للمستقبل.

فالطفل كريم شطناوي القاطن في إربد، والمصاب بتشوه خلقي في يده، حالة أخرة من حالات المعاناة التي يعيشها ذوو الإعاقة إذ لم يقبله عدد من المدارس، إلى أن وافقت إحدى المدارس الخاصة على استقباله بعد أن أثارت قضيته وسائل الإعلام.

الأمر ينسحب على والدة الطالب (علي) وهو الاسم المستعار من ذي الإعاقة الحركية، التي تعبّر بأسى عن تأثر ابنها نفسيا، بفعل ذهابه اليومي من محافظة الزرقاء إلى مدرسة خاصة في عمان، بعد أن رفضته مدارس محافظة الزرقاء.

اليوم، بات التعليم الدامج مطلبا ملحا يردده أولياء أمور الطلبة من ذوي الإعاقة، لتهيئة البيئة التعليمية الدامجة لإلحاق أبنائهم بها وتوفير ترتيبات تيسيرية لهم، بعد أن تكبدوا معاناة الرفض لقبول أبنائهم في المدارس، ودفع رسوم إضافية في المدارس الخاصة وفق شروطهم لتقديم خدمات لأبنائهم، أو تواجد صفوف طلبة ذوي الإعاقة الحركية في طوابق عليا كالطابق الثالث أو الرابع في المدرسة، الأمر الذي قد ينذر البعض منهم بوقف مسيرتهم التعليمية.

وتعرف منظمة اليونسكو التعليم الدامج بأنه تأمين وضمان حق جميع الأطفال ذوي الإعاقة في الوصول والحضور والمشاركة والنجاح في مدرستهم النظامية المحلية، وهو يتطلب بناء قدرات العاملين في مدارس الحي والعمل على إزالة الحواجز والعوائق المادية التي قد تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وحضورهم ومشاركتهم من أجل تقديم تعليم نوعي للطلبة كافة، وتحقيق إنجازات تعليمية في هذا المجال. فالاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج التي اطلقت العام الماضي، أشارت إلى أن هناك العديد من الطلبة ذوي الإعاقة المتسربين من المدارس، نتيجة وجود عوائق بيئية وحواجز سلوكية وغياب إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية وتأهيل المعلمين التي من شأنها إزالة تلك العوائق والحواجز.

وبلغت نسبة من تقدم لهم الخدمات التعليمية من الطلبة ذوي الإعاقة 19.8 في المئة من عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في سن التعليم، أي بنحو أكثر من 80 في المئة من الطلبة ذوي الإعاقة لا يقدم لهم أي نوع من أنواع الخدمات أو البرامج التربوية والتعليمية في المملكة، وفقا للاستراتيجية. وأكدت الحاجة إلى تأسيس ثقافة والتزام بتعليم كافة الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوو الإعاقة في المدارس النظامية، بوصف ذلك سياسة وممارسة ومسؤولية من قبل وزارة التربية والتعليم.

> أولياء الأمور يتكبدون معاناة الرفض لقبول أبنائهم في المدارس، ودفع رسوم إضافية في المدارس الخاصة وفق شروطها

على الصعيد ذاته، أوصت دراسة أطلقها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2019، بعنوان "واقع برامج التعليم الدامج في رياض الأطفال في المملكة الأردنية الهاشمية" للدكتورة سهى طبال ببذل المزيد من الجهود لمأسسة التعليم الدامج، والاهتمام بأنواع الإعاقة عند التفكير بتهيئة البيئة الاجتماعية والمادية، وتشجيع الأسر على التطوع لإنجاح التعليم الدامج.

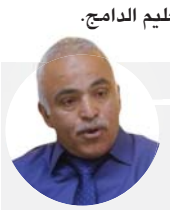

سامي المحاسيس

هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم الدامج

ولفتت الدراسة إلى عدم توفير متطلبات التعليم الدامج بشكل مناسب، وضعف التسهيلات اللازمة لإلحاق جميع الطلبة بالبيئة المادية أو البيئة الاجتماعية، خصوصا الأطفال ذوي الإعاقة البصرية والسمعية، ما ترتبت عنه قلة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من هاتين الفئتين.

نتائج الدراسة عكست بوضوح قلة البرامج النوعية المستخدمة في رياض الأطفال، ما أثر حتما على فاعلية التعليم الدامج في بعض رياض الأطفال وتشكيل الاتجاهات السلبية نحوه من قبل بعض الإدارات والعاملين وبعض أولياء الأمور الأطفال الملتحقين بها.

والتعليم الدامج هو إتاحة الفرصة لجميع من هم في سن التعليم بدخول التعليم النظامي وغير النظامي، دون النظر عن العمر أو الجنس أو الجنسية أو الحالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجسدية، فالمدرسة متاحة للجميع، بحسب الخبير التربوي سامي المحاسيس.

وقال المحاسيس إنه من منطلق الدستور الأردني وقانون وزارة التربية والتعليم رقم 3 لسنة 1994 وقانون المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 كانت مهمة توفير التعليم ملقاة على عاتق وزارة التربية والتعليم.

وأوضح أن الوزارة في السنوات الأربع الأخيرة استطاعت أن تستقبل نحو 24 ألف طالب وطالبة من ذوي الإعاقة في مدارسها المنتشرة في مختلف مناطق المملكة، منهم 270 طالبا وطالبة من ذوي الإعاقة البصرية، و644 من ذوي الإعاقة السمعية.

وبين أن هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم الدامج للطلبة، منها المبنى المدرسي، إذ أن هناك 26 في المئة من المباني المدرسية الحكومية مستأجرة، وهذا يقف حاجزا أمام تقدم الطلبة في المدارس، باعتبارها غير مهيأة لتكون دامجة، بالإضافة إلى عدم وجود وسائل نقل متخصصة بالطلبة ذوي الإعاقة.

وتابع وبالرغم من وجود 103 آلاف معلم ومعلمة، إلا أنه لا بد من العمل على تدريبهم في هذا المجال، لأن التحدي الذي يواجهنا هو عدم تفهم بعض التربويين لطبيعة التعليم الدامج على مستويي مركز الوزارة والميدان. ودعا المحاسيس إلى إنشاء المركز الوطني للتعليم الدامج على غرار المركز الوطني لتطوير المناهج، وإعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية حتى تكون مهيأة للطلبة ذوي الإعاقة، وإيجاد مساق في كل كليات الجامعة سواء العلمية والأدبية أو الطبية يتعلق بآلية وكيفية دمج الطلبة من ذوي الإعاقة.

ولفت مدير مديرية برامج الطلبة ذوي الإعاقة في وزارة التربية والتعليم محمد الرحامنة إلى تنفيذ بنود قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 المتعلقة بالوزارة، مشيرا إلى أن الوزارة عملت على مراجعة التشريعات التربوية، بالتنسيق مع شركائها، وهم المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة التعاون الألماني، إضافة إلى خبراء أردنيين في مجال التربية الخاصة، بهدف تعديل التشريعات التربوية، مثل أسس النجاح والإكمال والرسوب وقبول الطلبة الأردنيين وسواهم، وتعليمات امتحان الثانوية العامة المتعلقة بالطلبة ذوي الإعاقة وتعليمات التشكيلات المدرسية لتسهيل عملية دمج الطلبة ذوي الإعاقة مع أقرانهم.

وأضاف أن الوزارة عملت على شراء الخدمات التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة من المدارس والمراكز الخاصة في المناطق التي لا توجد فيها مدارس حكومية قريبة مجهزة بالتسهيلات البيئية اللازمة لمتطلبات الطلبة ذوي الإعاقة.

وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس والمراكز الخاصة الذين استفادوا من دعم التعليم 549 طالبا وطالبة، بمبلغ يصل إلى نحو 330 ألف دينار.

وأوضح الرحامنة أن الوزارة تهدف من تقديم دعم شراء الخدمات التعليمية من القطاع الخاص إلى تشجيع أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة على إلحاق أبنائهم بالتعليم، وتمكين وصولهم من البيت للمدرسة والعودة، ووفرت الوزارة كل متطلبات الوصول الداخلي والخارجي.

وبخصوص الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2020 – 2030 قال الرحامنة، إن لجنة وزارية مشتركة شكلت لضمان تطبيق الاستراتيجية للأعوام الثلاثة الأولى، برئاسة رئيس الوزراء وعضوية رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (نائبا للرئيس) ووزراء التربية والتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والأشغال العامة والإسكان، إضافة إلى المنسق الحكومي لحقوق الإنسان.

وأشار إلى تشكيل لجنة توجيهية تضم الأمناء العامين من الوزارات المعنية برئاسة أمين عام وزارة التربية والتعليم، وعضوية أمين عام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نائبا للرئيس ووزارة الأشغال العامة والإسكان والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، وستة خبراء مستقلين، أربعة منهم من ذوي الإعاقة.

نصائح

علامات تحذيرية لسرطانات الجهاز التناسلي الأنثوي

أبوظبي – أوصت الدكتورة ستيفاني ريتشي النساء بضرورة استشارة الطبيب فور ملاحظة العلامات التحذيرية، التي تنذر بالإصابة بأحد سرطانات الجهاز التناسلي كسرطان عنق الرحم وسرطان الرحم وسرطان المبايض وسرطان المهبل.

وأوضحت أخصائية الأورام النسائية في مستشفى "كليفلاند كلينك أبوظبي" أن العلامات التحذيرية تتمثل في ألم أو ضغط في الحوض، ونزيف أو إفرازات مهبلية، وحكة أو حرقان في الأعضاء التناسلية، وزيادة التبول، والإمساك أو الإسهال، إضافة إلى النزيف أو ظهور بقع ما بعد انقطاع الطمث.

وأضافت الدكتورة ريتشي قائلة "بالنسبة إلى السيدات، اللواتي وصلن إلى سن اليأس، من المهم أن يراجعن الطبيب في حال إصابتهن بأيّ نزيف. وتعتقد الكثير من النساء أن ظهور القليل من البقع بعد انقطاع الطمث لا يعد أمرا خطيرا، لكن في الحقيقة هذا ليس أمرا طبيعيا أبدا ويمكن أن يكون علامة على الإصابة بسرطان بطانة الرحم، والذي يبدأ في البطانة الداخلية للرحم".

وتابعت قائلة "ويُعدّ هذا النوع من السرطان قابلا للشفاء إذا تم اكتشافه في مرحلة مبكرة، ولكن بمجرد بدء ظهور علامات السرطان النقيلي (انتقال الورم السرطاني من مكان تشخيصه إلى مناطق أخرى من الجسم)، فإن معدل الشفاء ينخفض بشكل كبير".

وأكدت ريتشي أن إجراء فحوصات سنوية منتظمة باستخدام مسحة عنق الرحم، وعدم إهمال مشاكل آلام الحوض وانتفاخ البطن والحيض غير الطبيعي، إضافة إلى إجراء فحوصات وصور شعاعية دورية للثدي وتنظير القولون بناء على التاريخ الصحي والعمر جميعها أمور يمكن أن تساعد في تقليل مخاطر الإصابة بأمراض سرطان الجهاز التناسلي للمرأة.

وأضافت ريتشي قائلة "الطبيب المختص يمكن أن يطلب المزيد من الفحوصات، بما في ذلك الاختبارات الجينية، ويوصي بخطة علاجية تتضمن نظاما غذائيا محددا وتغييرات معينة في نمط الحياة من أجل تقليل خطر الإصابة بمرض السرطان أو الوقاية منه بشكل تام".

وبيّنت ريتشي أن علاج أمراض سرطان الجهاز التناسلي للمرأة قد تطور بشكل كبير خلال العقد الماضي؛ حيث تُجرى حاليا معظم عمليات إزالة الأورام باستخدام تقنيات طفيفة التوغل بالحد الأدنى من التدخل الجراحي.

وأضافت "التطور، الذي شهده كل من إجراءات تشخيص وعلاج هذه الأنواع من مرض السرطان، يساعد المرضى في الحصول على نتائج أفضل وعملية شفاء أسرع؛ على سبيل المثال بالنسبة إلى المريضات المصابات بسرطان بطانة الرحم يمكن إجراء عمليات استئصال الرحم بالمنظار بأقل قدر من التدخل الجراحي، ورسم خرائط العُقد الليمفاوية الخافرة لتحديد ما إذا كان السرطان قد انتشر فيها أم لا، ويمكنهن العودة إلى منازلهم في اليوم نفسه. كما أن هذا النوع لا يتطلب إحداث شقوق كبيرة في الجسم، ولا يستغرق أكثر من ساعتين".

غلق الحدود بين المغرب والجزائر يحرم العائلات من توديع موتاها

وجدة – تتذكر المواطنة المغربية فاطمة شعوفي بحرقة شقيقها الذي توفي في قرية جزائرية على مرمى حجر من بيتها دون أن تتمكّن من وداعه، بسبب إغلاق الحدود بين البلدين.

وحرمت عائلات عديدة مغربية وجزائرية يتوزع أفرادها بين جانبي الحدود من التواصل في ما بينها، بسبب إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ 1994.

في قرية أولاد بوعرفة الواقعة شرق مدينة وجدة المغربية، تنظر فاطمة إلى القرية الجزائرية قبالتها حيث يعيش أقاربها الذين لم ترهم منذ سنوات.وتقول بينما تنظر إلى الجانب الآخر من السياج الفاصل بين البلدين "نحن قريبون جدا... لكننا بعيدون".

وتضيف متحدثة عند مدخل مزرعتها العائلية المتواضعة بعين دامعة "لم أتمالك نفسي عندما بلغني نبأ الفاجعة، فارتميت على السياج الحدودي محاولة اختراقه".

لكنها اكتفت عاجزة بمتابعة الموكب الجنائزي من بعيد، "بينما كان يمكن أن أكون هناك لو لم تكن الحدود مغلقة".

على غرار فاطمة، يمزّق إغلاق الحدود عائلات أخرى، مؤثرا أيضا على الأوضاع المعيشية لبعضها.

وأغلقت الجزائر حدودها مع المغرب ردا على قرار الأخير فرض تأشيرة لدخول أراضيه على المواطنين الجزائريين، متهما السلطات الجزائرية بالتورط في تفجير استهدف فندقا بالعاصمة السياحية للمملكة مراكش.

ودعا العاهل المغربي الملك محمد السادس في أواخر يوليو الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى إعادة فتح الحدود، إلا أن تصاعد التوتر بين البلدين قبل أسابيع يجعل هذه الإمكانية مستبعدة.

> عائلات عديدة مغربية وجزائرية يتوزع أفرادها بين جانبي الحدود، حرمت من التواصل في ما بينها بسبب إغلاق الحدود

ويعرب المواطن المغربي بشير الشاوش الذي يعيش في وجدة عن "أسفه لرؤية شعبين تفرقهما قرارات سياسية"، وقد فقد كل صلة بأعمامه وعماته وأبنائهم المقيمين في الجزائر.

ويتابع بشير الذي رأى النور في مدينة العامرية الجزائرية العام 1951 قبل أن تعود عائلته إلى وجدة، "كانت الأمور مختلفة تماما قبل إغلاق الحدود. كنا نزور بعضنا البعض، كما أن التجارة كانت رائجة. لم نكن لنتخيل يوما الوصول إلى هذا الوضع".

عائلات قريبة جدا... لكنها بعيدة